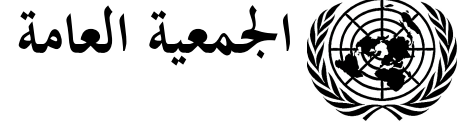


Distr.: General
3 June 2016
Arabic
Original: English



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالإسكان والتنمية الحضرية
المستدامة (الموئل الثالث)
الدورة الثالثة
سورابايا، إندونيسيا، ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

الاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن تمويل التنمية الحضرية: تحدي الألفية

مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) طيه الوثيقة الختامية للاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن تمويل التنمية الحضرية: تحدي الألفية، الذي عقد في مكسيكو سيتي في الفترة من ٩ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الوثيقة الختامية للاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن تمويل التنمية الحضرية: تحدي الألفية

السياق

١ - سيعيش ٦٦ في المائة من سكان العالم في المدن بحلول عام ٢٠٥٠، فكيف إذا سيدفع العالم تكاليف الطلب المتزايد على الخدمات الحضرية الجيدة؟ في معظم البلدان المتقدمة ظلت الحكومات المحلية هي المساهم الرئيسي من حيث الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية المحلية. وفي البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، أدت عملية التحضر بوتيرة سريعة إلى تزايد الطلب على الخدمات الأساسية، وهو طلب لا يقابله تمويل كاف في الغالب.

٢ - ونحن لم نستوعب بعد الآثار المترتبة على هذا المستقبل الحضري. وقد يتوقف مستقبل الإنسانية على تنفيذ اتفاق باريس في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. إن رفاه سكان العالم يتطلب التنمية التحويلية المتوخاة في أهداف التنمية المستدامة. ويشجع تمويل خطة التنمية مزج التمويل العام والخاص لتحقيق هذه الأهداف العالمية. ولكن يبدو بصورة متزايدة أن البلديات والمدن هي الكيانات التي ستحقق هذا المستقبل. فالوكالات الحكومية المركزية لن تكون قادرة وحدها على تأمين الاستثمارات اللازمة للمدن الخضراء التي نحتاج إليها في جميع أنحاء العالم. ولذا، فهناك مطلب جديد وهو إقامة الشراكات بين مستويات الحكومة ووضع خطة حضرية جديدة. ذلك أن بقاء الأمور على حالها لن يمد البلديات والمدن بالتمويل الذي تحتاج إليه. ويقتضي إضفاء الطابع المحلي على تمويل التغيير الشامل تصميم وتنفيذ حافظة متوازنة جديدة من أدوات التمويل تلبى احتياجات جميع المدن، بما يشمل المدن الضخمة وما تواجهه من تحديات، والمدن السريعة النمو، والمدن الثانوية في أقل البلدان نمواً. وسيشمل ذلك إسناد دور إلى الحكومات المركزية وأسواق رأس المال المحلية، وصناديق المعاشات التقاعدية، وتمويل المغتربين، والحكومات المحلية التي ستدفع عجلة تنفيذ الأهداف العالمية.

٣ - بيد أن نظم التمويل التي تعمل بها الحكومات المحلية لا ترقى إلى مستوى هذه المهمة، على الرغم من الظروف المواتية للاستثمارات الطويلة الأجل، وكذلك اعتراف العديد من المؤسسات الدولية برهانات الاستدامة الحضرية. وفي السنوات الأخيرة، حدث تباطؤ ملحوظ في الاستثمارات في الهياكل الأساسية المحلية والخدمات الأساسية المحلية من خلال التمويل الحكومي، ويُعزى ذلك في جانب منه إلى تدابير التقشف المالي، مما أدى إلى قلة الاستثمار في الهياكل الأساسية اللازمة للتنمية الحضرية.

٤ - كما قلّت الاستثمارات المؤسسية والخاصة، لأسباب تعزى في جانب منها إلى كون العائدات المتوقعة من الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة بعيدة المنال، إلى جانب المخاطر والتصورات الخاطئة وعدم اليقين والافتقار إلى الحوافز. ولذا فإن إيجاد السبل الكفيلة بتحرير المدخرات العامة والخاصة لصالح التنمية الحضرية أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان ١١ و ١٧، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ولتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. أمّا من منظور الاقتصاد الكلي فإن استدامة نموذجنا الاقتصادي في الأمد البعيد مهدد بتوسع الفجوة بين احتياجات التمويل وأولويات الاستثمار. ويتطلب الواقع الجديد المتعلق بتمويل الهياكل الأساسية الحضرية أن نفهم هذا التعقيد لكي نتمكن لا من معالجة المسائل "التقنية" فحسب، بل أيضا معالجة المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي والاقتصاد الوسيط والاقتصاد الجزئي، بغية إذكاء الوعي الجماعي واستنباط حلول جديدة للحالات محددة.

٥ - وفي كثير من الحالات، اعتمدت الحكومات المحلية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا اعتمادا مفرطا على التحويلات المركزية، مع ضعف أو حتى انعدام القدرات و/أو اللوائح التنظيمية الداعمة لتحصيل إيرادات كبيرة من الضرائب المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومات المحلية في معظم هذه السياقات يتعدّر عليها التعامل مع المصارف التجارية الوطنية. ورغم أن أغلبية الأموال سيتعين تعبئتها على الصعيدين الوطني والمحلي، فيجب التشجيع على تطوير التمويل الدولي، العام والخاص على السواء، باعتباره وسيلة لحشد الأموال اللازمة، سواء من خلال الأسواق المالية أو من خلال إنشاء آليات تتلاءم على نحو أفضل مع احتياجات وظروف التمويل الخاصة بالمدن والمناطق.

٧ - وتقتضي ضخامة الاحتياجات التي يتعين الوفاء بها إعادة النظر في نظم التمويل وإيجاد الوسائل التي يمكن من خلالها توجيه المدخرات العالمية، العامة والخاصة على السواء، نحو مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية على مواجهة التحديات الحضرية.

تحدي الألفية

٨ - إن تمويل التحضر المستدام، باعتباره واحدا من أهم التحديات التي ستواجهها البشرية في السنوات القادمة، يقتضي تمكين الحكومات المحلية والميتروبولية والإقليمية وشركائها من القطاع الخاص والقطاع الاجتماعي من تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان على الخدمات والهياكل الأساسية الحضرية ذات النوعية الجيدة على نحو منصف وشامل. وينبغي أن تمكن الخطة الحضرية الجديدة من وضع القواعد واللوائح التنظيمية المناسبة، وتوفير

الموارد البشرية المؤهلة، والاستراتيجيات والأدوات اللازمة للتخطيط والعمل من أجل ضمان الحصول على القدر الكافي من التمويل على الصعد المحلي والإقليمي والوطني والدولي. وهذا التحدي توطئه العناصر الأساسية الشاملة التالية:

(أ) ينبغي أن تركز التنمية المحلية على تعزيز الاقتصاد المحلي: وهذا أحد الشواغل الرئيسية التي ينبغي أن توجه سياسات تمويل التنمية بوجه عام. وتعزيز نموذج إنمائي يستند إلى تعبئة موارد الإقليم الذاتية هو أفضل تبرير لإشراك أصحاب المصلحة المحليين في شركات قوية وطويلة الأمد وقادرة على الصمود. وبدون وجود اقتصاد محلي ينتج فرص العمل والإنصاف والابتكار والتدفقات التجارية وشبكات أصحاب المشاريع الحيويين، لا سبيل إلى الحفاظ على السياسات الإنمائية وتمويل تقديم الخدمات الأساسية وتسييرها وتعهداتها على المدى الطويل؛

(ب) المدن، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة، شريكة يعول عليها: تحدّد المدن على أنها ضعيفة أو فقيرة، لا لأنها لا تملك ثروة تستفيد منها، بل لأن المدخرات المحلية لا تُستثمر محليا و/أو لا يقدم الائتمان للتنمية المحلية بسبب انعدام الثقة في المعاملات وعدم وجود سجل للمعاملات الناجحة، فضلا عن الافتقار إلى آليات التمويل المناسبة. ولذا ينبغي تشجيع التركيز القوي على خيارات إزالة المخاطر للمساعدة على إعداد ملفات ائتمانية. والحكومات المحلية موثوقة مثل الحكومات الوطنية؛

(ج) يجب دعم الابتكار على الصعيد المحلي: فكثير من الحكومات المحلية والإقليمية قد نجحت في تنفيذ الحلول البديلة لتمويل الاستثمارات المحلية، فأثبتت بذلك أنها جهات فاعلة أساسية في وضع النماذج المبتكرة المحلية استنادا إلى مواردها البشرية والبيئية والاقتصادية الذاتية. وكثير من هذه الابتكارات قد تم اختبارها وتكرارها، ويجب أن تحظى بقدر أكبر من الاعتراف من جانب الخبراء الماليين، والشركات الاستشارية، ومؤسسات التمويل الإنمائي الدولية لكي تصبح جزءا من حزمة الحلول التي تقدم عند إسداء المشورة بشأن تمويل التنمية الحضرية؛

(د) الحق في المدينة والشراكات والحوكمة: كثيرا ما أخفقت اللوائح التنظيمية العامة في إيجاد إطار يحمي المصلحة العامة من الاستبعاد الاجتماعي والمكاني، ولا سيما في المناطق الحضرية. ولا تستطيع الحكومات المحلية التصدي للتحديات والاستجابة للاحتياجات المتعددة الخاصة بها، لا سيما في فترات تناقص الموارد. ويستلزم نظام الحوكمة الناجح احترام حقوق الإنسان الأساسية ومراعاة السن ونوع الجنس والشمول والمشاركة والتقارب والاشتراك في وضع وتنفيذ السياسات العامة من خلال مؤسسات وعمليات ديمقراطية تتسم

بالشفافية، ومشاركة جميع الجهات المعنية في عملية اتخاذ القرارات المالية. وهذا النظام، بالإضافة إلى برامج بناء القدرات والتربية المدنية في مجال المسؤوليات والحقوق، ضروري لزيادة تمكين الجهات الفاعلة المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، ولاكتسابها قدراً أكبر من السيطرة على زمام الأمور. ويتطلب الحق في المدينة إعادة توزيع مدروسة للاستثمارات والخدمات والهياكل الأساسية بطريقة تعطي الأولوية للمناطق المحرومة. وهناك حاجة إلى مجموعة كاملة من الأدوات التي يمكن أن تعزز الحق في الأرض للحيلولة دون اعتبار الأراضي مجرد سلعة؛

(هـ) إبراز أبعاد الاقتصاد الكلي والاقتصاد الوسيط والاقتصاد الجزئي. بمزيد من الوضوح: يجب زيادة إيضاح هذه الأبعاد في نماذج التمويل العالمية من أجل المطابقة بين الحقائق والآثار "المحلية - العالمية". وهناك حاجة أكبر عند التعامل مع حلول التخطيط لتمويل المستوطنات النظامية وغير النظامية، إلى مزيج مختلط من حلول التمويل المقترحة للتعامل مع أوجه اللامساواة ومراعاة الخصوصيات؛

(و) النهج الشمولي المصمم خصيصاً للخطة الحضرية الجديدة: سيتعين فهم الخطة الحضرية الجديدة وتطبيقها من خلال مراعاة مجموعة واسعة من الحقائق والسياقات والثقافات والمناظر الحضرية التاريخية، وتفادي اتباع نهج واحد مناسب للجميع. ويجب تنفيذها من خلال استراتيجيات مختلفة، تبعاً لواقع وحالة كل مستوطن من المستوطنات، باتباع نهج محدد لكل منطقة وبلد ومستوطن. وينبغي لها أن تشجع التركيز الشمولي الذي يتجنب سياسات التمويل الجزئية أو القطاعية أو الجزأة؛

(ز) ينبغي أن يتمخض الموثل الثالث عن خطة مركزة وعملية المنحى: ينبغي أن تستند إلى أطر التنفيذ القطري التي تكفل التماسك اللازم على الصعيدين الوطني ودون الوطني والتي تُستكمل، حسب الاقتضاء، بالتعاون الإنمائي القوي الأثر. وينبغي أن توفر الخطة الحضرية الجديدة التي هي أكثر من مجرد حلول تقنية ونهج قطاعية، خريطة طريق عملية ولموسة لجميع أنواع الجهات المعنية. وهذا هو السبيل الوحيد للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١١. ولا يقتصر تمويل التنمية الحضرية على الخدمات الحضرية؛ فهناك تحدٍّ آخر، وهو الإسهام بقدر كبير في القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة الهائلة والثغرات القائمة داخل البلدان وفيما بينها، وهي سمات تميز عالمنا اليوم.

إضفاء الطابع المحلي على التمويل من أجل التغيير الشامل

٩ - نحن المشاركون في هذا الاجتماع المواضيعي للموئل الثالث، الممثلين لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والمؤسسات التجارية والقطاع الخاص، والمؤسسات الاجتماعية ومؤسسات التضامن والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الخيرية والمنظمات النسائية والشبابية، نعرب عن شكرنا لحكومة مكسيكو سيتي وشركائها على استضافة هذا الحدث، ونقترح أن يُنظر في هذا الإعلان، ولا سيما العوامل المحركة للعمل المبينة أدناه، وأن يُدرج في صلب العملية الرامية إلى إعداد الخطة الحضريّة الجديدة التي ستعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المقرر عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

١ - اللامركزية الضريبية والمالية

١٠ - تتمثل العوامل المحركة للعمل ذات الصلة فيما يلي:

(أ) توفير تحويلات مالية حكومية كافية وحسنة التوقيت ويمكن التنبؤ بها تتناسب مع مهام تقديم الخدمات المنوطة بالحكومات المحلية، وضمان استخدام هذه التحويلات في آليات التمويل التي تأذن بها الحكومات المحلية؛

(ب) الاعتراف بأن التنمية الوطنية التي تنطلق من "القاعدة إلى القمة" تستلزم تخصيص ما يكفي من الموارد من جهات حكومية دولية، وتفويض الصلاحيات للمستويات الدنيا والسياسات المالية السليمة على الصعيد دون الوطني التي تنطوي على زيادة قدرة الحكومات المحلية والمترابولية والإقليمية على تحصيل إيراداتها والوصول إلى التحويلات القابلة للتنبؤ، إلى جانب آليات أو صناديق للمعادلة تتسم بالشفافية. ويجب تعزيز اتباع خطة محكمة في تنفيذ تعاون أكثر وضوحاً بين الهيئات الحكومية المركزية الموجودة على الصعيد المحلي والحكومات اللامركزية؛

(ج) تمكين الحكومات المحلية من استغلال مجموعة مختارة من الإيرادات الوطنية أو الإقليمية التي هي منتجة، ولكنها تُدار على نحو أفضل على مستوى أعلى، كالضرائب المتعلقة بالدخل أو ضريبة القيمة المضافة، وضرائب الانبعاثات الكربونية وضرائب الاستخراج والتلوث، على سبيل المثال؛

(د) الاعتراف بأهمية إجراء إصلاحات مالية كافية تدفع قُدماً عجلة اللامركزية المالية لضمان قدرة الحكومات المحلية على إدارة مشاريع التنمية الحضرية وكذلك التمويل

اللازم. وهذه الاستقلالية المالية ستمكن من تأمين تدفق الإيرادات من أجل تحسين التخطيط والاقتراض والاستثمار؛

(هـ) تشجيع حدوث تحول في السلوكيات وفي الثقافة الإدارية لبدء الانتقال من نظام مالي يستند أساساً إلى المنح والإعانات من الحكومة المركزية إلى نظام يستند إلى مزيج من التمويل، يشمل المنح القائمة على الأداء والحوافز؛

(و) اعتبار أن هيكل الضرائب الوطنية والمحلية ليس مرناً بما يكفي للاستجابة للتغيرات في الهيكل الاقتصادي (اقتصاد الخدمات وتجريد الإنتاج من الطابع المادي وانتقال الشركات الكبيرة وقيامها بترشيد الضرائب)؛

(ز) رغم أن إنتاج الثروة يتركز في المدن، ليس هناك إلا نظم ضريبية قليلة تسمح بتمويل المدن ولو من جزء من القيمة المضافة المنتجة داخلها. وينبغي تغيير التوزيع الحالي للموارد لتقليل أوجه عدم المساواة بين المدن وفيما بينها وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وتعزيز التنمية العمرانية المتكاملة.

٢ - الموارد المحلية والتمويل القائم على استغلال الأراضي

١١ - العوامل المحركة للعمل هي:

(أ) اعتبار أن الموارد المحلية يمكن أن تستخدم، بدعم من الحكومات الوطنية والشركاء، للمساعدة في تمويل التنمية المحلية وتشجيع بروز دورات استثمار مثمرة على المستوى المحلي وإنشاء سلاسل القيمة المحلية للتمويل من خلال مصادر التمويل المختلط (الدوائر المالية القصيرة التي تُدخل المدخرات المحلية في التمويل المحلي)؛

(ب) تعزيز الحفاظ على تقدير قيمة الأراضي المتأثية من مشاريع الهياكل الأساسية (بما فيها الطرق المحلية والمجارير ونقل المياه)، مع الرصد الدقيق للمضاربة العقارية من جانب ملاك الأراضي، من خلال تحسين التخطيط والحوافز المتوازنة والقيود؛

(ج) إعادة توزيع الأرباح والتكاليف المتعلقة بقيمة الأراضي، فضلاً عن الاستثمارات، قصد تعزيز العدالة الإقليمية وتجنب العزل المكاني والترقية الحضرية العشوائية أو غير المنصفة للأحياء، مع إيلاء اهتمام خاص لتوفير السكن الاجتماعي الجيد الموقع والتنوع الاجتماعي في جميع أنحاء المدينة؛

(د) تحسين توجيه تنمية الممتلكات والحفاظ على قيمة الأراضي عن طريق العمل، بالتنسيق مع الحكومات الوطنية، على تطوير الأدوات التي تسمح بتبسيط وزيادة

فعالية عملية تحصيل الضرائب. ومن شأن زيادة المعارف القانونية واستخدام أدوات التمويل القائم على الأراضي وأداء سوق العقارات، لا سيما بالنظر إلى تأثير المستثمرين الأجانب في هذا الشأن، أن تعود بنتائج إيجابية على إدارة الأراضي المحلية؛

(هـ) وضع استراتيجية عامة شاملة بشأن إدارة الأراضي واستخدام الآليات التنظيمية، بما في ذلك ممارسة المراقبة المدنية والمستدامة على الأماكن العامة، سواء من حيث الأراضي أو العقارات، لمنع استئثار القطاع الخاص بكامل القيمة المضافة، مع أنه لم يسهم بالضرورة في نمو هذه القيمة، ومن ثم تجنب تفتشي المضاربة على الأراضي؛

(و) تحسين أساليب إدارة الأراضي والقيام بالإصلاحات اللازمة لإنشاء سجل للأراضي والممتلكات (إن لم يكن موجوداً) وكذلك توحيد السجلات الموجودة لضمان توافقها، ومن ثم تحسين فعالية الضرائب بالحرص على تحديث السجلات باستمرار وتسجيل المعاملات العقارية؛

(ز) استغلال إمكانات الموارد الوطنية لجميع البلدان بطريقة تضمن استفادة الأجيال الحالية والمقبلة من عائدات الموارد، بما في ذلك التنمية المحلية.

٣ - الوصول إلى المصارف وأسواق رأس المال والوساطة المالية المتكورة

١٢ - العوامل المحركة ذات الصلة هي:

(أ) الاعتراف بأن وصول الحكومات المحلية إلى مصادر الائتمان بشروط مناسبة لا يزال يمثل عائقاً في العديد من البلدان، وبخاصة في البلدان التي تشترط توافر الضمانات السيادية للحصول على التمويل المواتي من المنظمات الدولية. ويمكن للمنظمات المالية الدولية أن تؤدي دوراً استراتيجياً من خلال إيجاد آليات ضمانات لتأمين رأس مال متداول أولي وأسهم رأس مال؛

(ب) تزويد الحكومات المحلية بمجموعة كافية من خيارات تمويل الديون والقروض المدعومة وأنواع أخرى من الائتمان لصالح المشاريع الذاتية التمويل، وتشجيع وتسهيل وصولهم إلى أسواق رأس المال عندما تكون قادرة أصلاً على الاقتراض وتمويل استثماراتها من خلال قواعد ولوائح تنظيمية مكرسة لذلك، وحوافز للمستثمرين، والمساعدة التقنية، وإجراءات تعزيز الائتمانات والسيولة من العملات الأجنبية وتسهيلات إزالة المخاطر، فضلاً عن الضمانات الجزئية وضمانات الخسائر الأولى؛

(ج) دعم الحكومات المحلية التي لا تملك القدرة على الوصول إلى أسواق الائتمان مباشرة أو لوحدها من خلال تعزيز أهليتها الائتمانية. بمرور الوقت من خلال الحوافز والمساعدة التقنية من أجل تمويل آليات الضمانات التي تسخر مبالغ الاستثمارات، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

١' إنشاء مؤسسات الائتمان الخاص، مثل المصارف الإنمائية المحلية وآليات التمويل الجمع دون الوطنية ووكالات تقييم الجدارة المناسبة؛

٢' استخدام استراتيجيات الحد من المخاطر؛

٣' تنفيذ الأدوات المالية التي يمكن أن تغري المستثمرين المؤسسيين، ومؤسسات التمويل الإنمائي، والقطاع العام من أجل التعاون والاشتراك في تمويل الهياكل الأساسية المحلية، بما في ذلك هياكل التمويل المحلية.

٤ - تشجيع استثمارات القطاع الخاص والتحالفات الجديدة

١٣ - العوامل المحركة ذات الصلة هي:

(أ) إنشاء آليات مالية ملائمة واستحداث صندوق لأموال التشغيل مزود بما يكفي من الموارد لتيسير تنفيذ الخطة الجديدة للتنمية الحضرية والمستوطنات البشرية، بما في ذلك عن طريق تعزيز المؤسسات المالية وترتيبات التنفيذ القائمة؛

(ب) تهيئة بيئة مواتية لتشجيع القطاع الخاص (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصغار المتعهدين غير الرسميين والتعاونيات) على الاستثمار في الهياكل الأساسية المحلية والعمل في شراكة مع الحكومات الوطنية والمحلية، بما في ذلك وضع آليات ومشاريع تمويل مقبولة لدى المصارف ونظام محلي للمشتريات العامة يعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية وإيجاد فرص عمل جيدة؛

(ج) إنشاء نظم شراء عمومي محلي (ووضع تشريعات وطنية) تعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية المحلية، وإنشاء وظائف للمؤهلين وإقرار ممارسات مراعية للبيئة؛

(د) وضع إطار قانوني قوي وتمتين قدرة الحكومات المحلية على تعزيز وإدارة ورصد الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أساس التوزيع المتوازن للمخاطر والمنافع، ومتابعة خطط الأقساط السنوية للقطاع الخاص من أجل ضمان التركيز المستمر على استخدام الموارد بكفاءة؛

(هـ) استكشاف السبل الكفيلة بخفض تكاليف التحويلات المالية وإصدار سندات المغتربين من أجل اجتذاب التمويل الخاص الدولي وتوجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني والمحلي؛

(و) الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب وطرائق المعونة المبتكرة. وفي هذا السياق، ستُدعى الحكومات الوطنية والمحلية إلى تسخير أوجه التآزر والتكامل المحتملة بين مختلف الجهات الفاعلة، سواء أكانت خاصة أم عامة، وسواء أكانت من المانحين التقليديين أم من الشركاء الإنمائيين الجدد، على الصعد العالمي والإقليمي والمحلي؛

(ز) تشجيع القطاع الخاص على الإسهام في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك من خلال زيادة الاستثمارات في الشركات أو المؤسسات التجارية المملوكة للنساء؛

(ح) تشجيع نماذج لإدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أساس الشركات شبه العامة للتأكد من أن الحكومات المحلية تشارك في إدارة وتنظيم الخدمات العامة التي توفرها وتلتزم بهذه الإدارة، بما في ذلك اعتبارات الدعم التناقلي للخدمات العامة لضمان التوازن المقبول مصرفياً بين مختلف نطاقات تقديم الخدمات، ونماذج التمويل التي تتأثر بالقيود والسياقات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٥ - التمكين المالي وبناء القدرات والشفافية والمساءلة

١٤ - العوامل المحركة ذات الصلة هي:

(أ) ضمان تمكين موظفي الخدمة المدنية الوطنيين والمحليين والإدارات المحلية والوطنية من اكتساب ما يكفي من المعارف والمهارات للتصدي للمسائل المالية في جميع مراحل تصميم المشاريع، وطيلة دورة الإعداد والتنفيذ من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل العملية، وضمان التدريب المنتظم للأفرقة المحلية بشأن المسائل المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع والابتكار المالي؛

(ب) بناء ثقة المستثمرين عن طريق تشجيع الحكومات المحلية على تحسين أدائها المالي (تقييم الجدارة الائتمانية) والحوكمة بدعم تحديث القطاع العام المحلي بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة التي تتيح تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العامة والاجتماعية وفي استخدام الموارد المالية، وتعزيز مكافحة الفساد والتهرب الضريبي؛

(ج) الإقرار بضرورة تحسين إدارة ممتلكات المدينة وتقديم الخدمات العامة بفعالية من أجل استخدام الموارد بكفاءة ("إنجاز المزيد بموارد أقل"). بما في ذلك عن طريق استحداث حافظة مشاريع في الأجلين المتوسط والطويل من أجل تشجيع استثمارات القطاع الخاص بطريقة شفافة ومخططة؛

(د) الاعتراف بأن النظم المنطقية المستخدمة في التمويل الخاص والعام وإن كانت تتقاسم مرجعيات مشتركة، إلا أنها تحتفظ بخصوصيات أساسية، ولا سيما بالنظر إلى أن المالية العامة يجب أن تشمل أهدافا اجتماعية والإنصاف والعدالة وإعادة توزيع الثروة وتعزيز المشاعات؛ وبالنسبة لهذه الأخيرة، هذا يستلزم أرصدة مالية ونماذج متباينة لا يمكن أن تترك لقواعد السوق الحرة والمحاسبة الخاصة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي ترويج مؤشرات جديدة للثروة، بالإضافة إلى قياسات الناتج المحلي الإجمالي، والعوامل الخارجية (لا سيما العوامل الاجتماعية والبيئية) التي تدرج عند تحديد الميزانيات العامة المحلية وحساب الأسعار.

٦ - المالية الحضرية والتنسيق داخل البلديات وفيما بينها

١٥ - العوامل المحركة ذات الصلة هي:

(أ) تحقيق الكفاءة في الإنفاق، فمن المهم أن تجد الحكومات المحلية السبل الكفيلة بتنسيق التخطيط في مجال تمويل البلديات مع التخطيط للتنمية الاقتصادية والمكانية؛

(ب) الاعتراف بالأهمية الخاصة التي تكتسبها الاقتصادات دون الوطنية - ولا سيما الحضرية - التي تتسم بسمة "التعقيد العمراني"، وهو مفهوم يشير إلى الشبكة المؤسسية المتداخلة التي تتجاوز التركيز التقليدي على البلديات، حيث تتداخل هياكل إدارية مختلفة ومتعدد المستويات في الإقليم نفسه؛

(ج) تمييز المناطق الميتروبولية باعتبارها مجالات وظيفية، لأنها لا تتوافق مع الهيكل الإداري وحدود السياسات التقليدية ورؤيتها القطاعية. ويمكن أن يعزز ذلك تناغم تنمية وازدهار مختلف الأقاليم والمناطق، وتحقيق التوازن بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، والمراكز والضواحي، كوسيلة للحد من أوجه التفاوت وتوفير مزيد من فرص التنمية للسكان الذين هم في أمس الحاجة إليها؛

(د) اعتبار أن تمويل المناطق الميتروبولية يتطلب تدابير استجابة محددة ومؤسسات مزودة بأفرقة تقنية ذات مهارات مهنية في مجالات من قبيل إدارة الديون، ووكالات التخطيط أو صناديق التنمية الحضرية؛

(هـ) تعزيز وتطوير إطار قانوني ومؤسسي على الصعيد الوطني يتيح التعاون فيما بين البلديات ودعم هياكل التمويل المحلية، وتشجيع التعاون فيما بين البلديات عند إنشاء الخدمات العامة وإدارتها والاستثمار فيها، مثل الخدمات المتعلقة بإدارة ومعالجة المياه والنفايات، والمواصلات العامة وإنتاج الطاقة وتوزيعها، حسب الاقتضاء، وضمان إتاحتها للجميع على قدم المساواة؛

(و) السماح بتنفيذ آليات التمويل الجماعي التي تمكن الحكومات المحلية من الوصول إلى أسواق رأس المال بصورة مشتركة. وهذا يمكن أن يساعد في إدراج المدن الطرفية أو الوسيطة أو الثانوية وتجنب تخلفها عن ركب التنمية.

٧ - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتمويل المتصل به

١٦ - العوامل المحركة ذات الصلة هي:

(أ) اعتبار أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتمويل المتصل به يشكلان مصدرا للصمود أمام الأزمات المتكررة، وهما قادران على تحفيز إعادة توزيع الثروة والابتكارات المالية ويساعدان على إقامة الشراكات التي ستؤدي إلى التغييرات التحويلية في أنماط التنمية الحضرية. وقد يشمل ذلك اعتماد قواعد شراء إيجابية لتصحيح الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي التاريخي للفئات المحرومة؛

(ب) التأكيد على أن منظمات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي يمكن أن تساعد على التصدي لاختلالات السوق من خلال تنظيم نفسها اقتصاديا في تعاونيات وسياسيا في جمعيات يمكن أن تشارك في الحوار والدعوة في مجال السياسات، إلى جانب المطالبة بالإدماج الاجتماعي؛

(ج) الدعوة إلى تهيئة بيئات تمكينية (لا سيما فيما يتعلق باللوائح التنظيمية وتبادل المعارف) من خلال إجراء المزيد من البحوث وترويج وتنظيم وتحسين استراتيجيات وآليات مثل المصارف الإنمائية التعاونية والمجتمعية، وادخارات التضامن، وسندات التجزئة القائمة على المدخرات المحلية، وإنتاج الطاقة في إطار تعاونيات المواطنين، والعملات المواضيعية التكميلية المحلية، والبورصات الاجتماعية والتمويل التشاركي، والتخطيط والميزنة التشاركية، ”والأقطاب“ الإقليمية للتعاون الاقتصادي، والاستثمار المؤثر، والدوائر الاقتصادية والمالية القصيرة، والزراعة المدعومة من المجتمع المحلي والصناديق الاستثمارية لأراضي المشاع، وغير ذلك من الأمور. وعلاوة على ذلك، فإن مؤسسات التمويل العام أو المختلط يمكن أن تتيح

للحكومات المحلية أدوات مفيدة في إدارة الخدمات العامة، مما يمكنها من الاحتفاظ بالسيطرة وسلطة اتخاذ القرار على تلك الخدمات وإدارتها بكفاءة باستخدام أدوات خاصة.

٨ - الاقتصاد غير النظامي وأنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك

١٧ - العوامل المحركة ذات الصلة هي:

(أ) التشجيع على تقوية سياسات ومؤسسات التنمية الاقتصادية المحلية والمبادرات الثقافية المحلية الرامية إلى إيجاد مدن أكثر شمولاً وابتكاراً وإبداعاً؛

(ب) الانخراط في السعي إلى تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية التي ثبت عدم استدامتها للمجتمع والبيئة، والترويج لثقافة استهلاك كفؤة وذكية تتيح تحقيق وفورات وترشيد الإنفاق في تقديم الخدمات العامة، فضلاً عن تفادي استهلاك الأراضي استناداً إلى ممارسات المضاربة؛

(ج) الاعتراف بالأنشطة الاقتصادية غير النظامية، التي تميز التنمية الحضرية في معظم المدن في البلدان النامية، باعتبارها وسائل مشروعة وتاريخية للإنتاج الحضري والتنمية الاجتماعية، والتعامل معها على هذا الأساس في التخطيط الحضري. غير أن من المهم لتعزيز إمكانات القطاع غير النظامي تشجيع نموه وإضفاء الطابع النظامي عليه، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن ترويج نهج "اقتصاد التقاسم"؛

(د) معالجة الآثار السلبية لأطر العمل التقليدية للاقتصاد والمال التي تؤدي إلى أزمات وتتفاقم بفعل الأزمات، وتوعية أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص وكذلك السكان بأهمية "إعادة النظر" في تلك الأطر و "إعادة تصميمها" بحيث تصبح نظماً داعمة أكثر استدامة وإنصافاً. وهذه الاستراتيجيات والآليات اللازمة لإعادة توطيق الاقتصاد والتمويل تتمكن من تحسين مراقبة وإدارة الموارد وتقييم الثروة المحلية.

٩ - تمويل القدرة على التكيف مع تغير المناخ

١٨ - العوامل المحركة ذات الصلة هي:

(أ) النظر في الآثار الاقتصادية على نطاق المدن الناجمة عن الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وتمويله. وستمكن الاستثمارات من توفير أسواق جديدة واغتنام الفرص الطويلة الأجل المتصلة بتغير المناخ والتصدي للمخاطر البعيدة الأمد التي ينطوي عليها، وتعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً، وتقليل الأضرار الاجتماعية والبيئية إلى أدنى حد؛

(ب) الاعتراف بتحالف القيادات لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ في المدن باعتباره خطوة كبيرة إلى الأمام في طريق تحسين الربط بين العرض والطلب في سياق تمويل الهياكل الأساسية المحلية المنخفضة الكربون والقادرة على الصمود؛

(ج) ضمان وصول الحكومات المحلية إلى آليات تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، إما مباشرة أو من خلال مؤسسات التمويل المحلية؛

(د) الدعوة إلى زيادة الاستثمارات في التنمية المستدامة والمنخفضة الكربون والقادرة على التأقلم مع تغير المناخ على الصعيد دون الوطني من خلال تعزيز مختبرات الابتكار المعنية بنماذج تمويل الهياكل الأساسية على الصعيد دون الوطني ومضاعفة مرافق إعداد المشاريع من أجل دعم ظهور مجموعات المشاريع لاجتذاب وتأمين الاستثمارات الخاصة والموسسية؛

(هـ) السماح بتنفيذ إصلاح الضرائب البيئية، واستحداث ضرائب خضراء، وأسواق الكربون والابتكارات المحلية من أجل استكشاف مصادر جديدة لتمويل التنمية المستدامة القادرة على التكيف، بما في ذلك مخططات محددة لتمويل تدابير التكيف التي لا تستفيد دائما من تدفقات الإيرادات مثل تلك التي تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ.

١٠ - الإنتاج الاجتماعي للموئل والحق في السكن اللائق للجميع

١٩ - العوامل المحركة ذات الصلة هي:

(أ) الاعتراف بأن المدينة الحاضنة للجميع ليست فقط مدينة توفر إمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية، بل تضمن مساكن كريمة كاملة الخدمات للفئات السكانية الضعيفة. فالسكن اللائق يعني أيضا الموقع المناسب، وروابط كافية بخيارات العمل والتعليم والوصول إلى المرافق الحضرية الأخرى؛

(ب) اعتبار أن من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لتيسير حصول الجميع على السكن، لا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفا، من خلال سياسات وطنية لتمويل الإسكان تهدف إلى تنظيم الأسواق ذات الصلة، بما في ذلك أسواق الأراضي والإيجار والرهن العقاري. وينبغي اعتبار أن المساكن القائمة تنطوي هي أيضا على إمكانيات؛

(ج) الاعتراف بأن المجتمعات المحلية نفسها حققت جزءا هاما جدا من النمو الحضري ومولته من خلال عملية تعرف باسم "الإنتاج الاجتماعي للموئل والمسكن". وينبغي تعزيز هذه العمليات وتنظيمها وإضفاء الطابع المهني عليها لكي تكون جذابة للتمويل الخاص والعام؛

(د) اعتبار أن التنمية الحضرية لا تقتصر على تمويل الحكومات للهيكل الأساسية الحضرية؛ فيمكن للسكان المحليين توجيه وإدارة جزء كبير من الأموال، بما في ذلك السوق العقارية النظامية وغير النظامية، من خلال التعاونيات والمنظمات المتخصصة في "الإنتاج الاجتماعي للموئل" بقواعد واضحة وفي سياق الشفافية والمساءلة.

١١ - الحكومات المحلية والإقليمية باعتبارها جهات فاعلة على الصعيد العالمي

٢٠ - العوامل المحركة ذات الصلة هي:

- (أ) تمكين وتعزيز إطار قانوني ومؤسسي على الصعيد القطري يتيح للمدن والحكومات المحلية إقامة علاقات دولية في المجالات التي تقع ضمن اختصاصها القانوني؛
- (ب) الاعتراف بالتعاون فيما بين المدن وشبكات الحكومات المحلية ودعم هذا التعاون وتلك الشبكات باعتبارها وسيلة لتعزيز القدرات وتيسير تبادل المعارف والممارسات الجيدة في مجال الإدارة المالية الحضرية؛
- (ج) تحسين صوغ مبادرات المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تحسين تخصيص الموارد الشحيحة للقضايا المتصلة بنقل الهندسة المالية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، من خلال تسخير إمكاناتها للحد من المخاطر وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في الاقتصادات المحلية؛
- (د) توطيد التعاون بين الوكالات المتعددة الأطراف، والحكومات الوطنية والجهات الفاعلة المحلية في إعداد الخطة الحضرية الجديدة، بالعمل معاً من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك اتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا، ولا سيما الفقرة ٣٤ منها؛
- (هـ) إنشاء مرصد عالمي للتمويل المحلي من أجل التوعية بالقدرة الاستثمارية للحكومات المحلية وبتنوعها الكبير، الأمر الذي قد يستلزم اتباع نهج غير متناظرة ومواصلة تعبئة الشركاء من أجل إحراز تقدم بشأن اللامركزية المالية. ومن شأن مرصد من هذا القبيل أن ينظم التفكير العالمي بشأن التمويل المحلي ويمكن أيضاً أن يعزز الحوارات الوطنية بشأن الإصلاحات الضرورية وأوجه التآزر بين السلطات المركزية ودون الوطنية؛
- (و) الاعتراف بأن تمويل الخطة الحضرية الجديدة سيتطلب من الحكومات المحلية أن تجد مقعداً لها على مائدة المناقشات العالمية وأن يكون لديها نوع مختلف من الشراكة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بحيث لا تقتصر على تبادل المعلومات، بل تشارك بنشاط في الاستراتيجية وصنع القرار.